

LI/A/33/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 16 ديسمبر 2016

الاتحاد الخاص لحماية تسميات المنشأ وتسجيلها الدولي (اتحاد لشبونة)

الجمعية

الدورة الثالثة والثلاثون (الدورة الاستثنائية الثانية عشرة)
جنيف، من 3 إلى 11 أكتوبر 2016

التقرير

الذي اعتمده الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من مشروع جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/56/1): 1 و2 و3 و4 و5 و6 و9 و"2" و10 و22 و30 و31.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 22، في التقرير العام (الوثيقة A/56/17).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 22 في هذه الوثيقة.
4. وانتخب السيد جواو بينا دي موراييس (البرتغال) رئيساً للجمعية بالنيابة.

البند 22 من جدول الأعمال الموحد نظام لشبونة

5. استندت المناقشات إلى الوثيقتين LI/A/33/1 و LI/A/33/2.

6. وذكر رئيس جمعية اتحاد لشبونة بالنيابة بعدد من التطورات المتعلقة بنظام لشبونة والطارئة منذ الاجتماع الأخير لجمعية اتحاد لشبونة المعقود في العام الماضي. وأشار في المقام الأول إلى ارتفاع مجموع التوقعات على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة إلى 15 توقيعاً عقب توقيع كوستاريكا في 13 أكتوبر 2015 وتوقيع جمهورية مولدوفا في 11 أبريل 2016. ولفت النظر في المقام الثاني إلى إيداع 50 طلباً دولياً جديداً بناء على نظام لشبونة منذ انعقاد جمعية اتحاد لشبونة في عام 2015 أي 34 طلباً من إيطاليا و16 طلباً من إيران (جمهورية-الإسلامية) مما رفع مجموع التسجيلات الدولية بناء على نظام لشبونة إلى 1060 تسجيلاً بدخول 954 تسجيلاً منها حيز النفاذ. وفي ذلك الصدد، شدد على زيادة عدد التسجيلات بنسبة تناهز 14 في المائة منذ عام 2009 وعلى ارتفاع حصة تسجيلات تسميات المنشأ من البلدان النامية من 7 في المائة في أواخر عام 2009 إلى 10 في المائة في عام 2015. وذكر أن تلك الأرقام تؤكد تجدد اهتمام الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة بنظام لشبونة. أما عن الوثيقتين المدرجتين في جدول الأعمال، فأفاد بأن الوثيقة الأولى تتطرق إلى "بعض المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة" (الوثيقة LI/A/33/1) في حين أن الوثيقة الأخرى تتضمن "اقتراحاً بشأن المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة" (الوثيقة LI/A/33/2). ولفت الانتباه إلى تناول كلتا الوثيقتين معاً نظراً إلى ارتباطهما بالمسائل المالية الخاصة باتحاد لشبونة وذكر أن هاتين الوثيقتين تجسدان العمل الذي اضطلعت به الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة بهدف تنفيذ الولاية المتفق عليها خلال الاجتماع السابق لجمعية اتحاد لشبونة. ودعا الرئيس بالنيابة رئيس الفريق العامل المعني بإعداد اللائحة التنفيذية المشتركة بين اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة (المشار إليه فيما بعد باسم "الفريق العامل") إلى تقديم الوثيقة المعنونة "اقتراح بشأن المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة" (الوثيقة LI/A/33/2).

7. وذكر رئيس الفريق العامل بأن اقتراحه ينقسم إلى شقين. أما أولهما، فيخص التدابير المقترحة لتغطية العجز المتوقع لاتحاد لشبونة خلال الثنائية 2016/17. إذ اقترح الرئيس أن يحيط اتحاد لشبونة علماً بالبيانات التي أكدت تقديم إعانات وأن يستخدم تلك الإعانات لتغطية العجز المتوقع، عملاً بقرار جمعية اتحاد لشبونة لعام 2015. وأما ثانيهما، فيتعلق بالاقتراح الخاص بالاستدامة المالية الطويلة الأجل لاتحاد لشبونة. إذ اقترح رئيس الفريق العامل، في ضوء المناقشات بين أعضاء الاتحاد، أن تقرر جمعية اتحاد لشبونة تعزيز الأنشطة الترويجية لنظام لشبونة ولا سيما وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. واقترح أيضاً أن يواصل أعضاء اتحاد لشبونة النظر في وضع نظام للاشتراكات يندرج في إطار النظام الأحادي الاشتراكات، وتحديد المنهجية المستخدمة في حساب تلك الاشتراكات، ومتابعة جدول رسوم لشبونة. وأشار الرئيس في ذلك الصدد إلى أن أعضاء اتحاد لشبونة يعترضون المضي قدماً في تلك المناقشات خلال الاجتماع المقبل للفريق العامل والاجتماعات غير الرسمية.

8. وتحدث وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأحاط علماً بأن أعضاء اتحاد لشبونة قد عملوا على وضع تدابير لتغطية العجز المتوقع للاتحاد خلال الثنائية 2016/17، ونظروا في الاستدامة المالية الطويلة الأجل لنظام لشبونة عملاً بقرار جمعية اتحاد لشبونة السابقة. ورحّب الوفد بالتقدم المحرز في اجتماعات الفريق العامل وفي الاجتماعات المعقودة في جنيف في يونيو ويوليو وأغسطس، ودعا إلى تقديم أفكار جديدة عن الدعم المالي لاتحاد لشبونة مع ضمان الاحترام التام لمبدأ التضامن والمساواة بين مجالات الملكية الفكرية كلها. وشدد وفد سلوفاكيا أيضاً على أهمية تنفيذ أنشطة ترويجية محكمة ومركزة لفائدة نظام لشبونة، ولا سيما وثيقة جنيف، بغية إبراز الإمكانيات التنموية للمؤشرات الجغرافية ومن ثم توسيع قاعدة الأطراف المتعاقدة. وفيما يخص التدابير المحتملة المزمع اعتمادها خلال جمعيات عام 2016 من أجل تغطية العجز المتوقع لاتحاد لشبونة كما ورد في وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة الجارية، أشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد أحاطوا علماً بإعلان عدد من الأعضاء في اتحاد لشبونة، إبان اجتماع الفريق العامل، استعداداً لتقديم

مساهمات طوعية من أجل تغطية العجز المتوقع لاتحاد لشبونة خلال الشنائة الجارية. وفي الختام، أكد الوفد أهمية المساواة بين اتحاد لشبونة والاتحادات الأخرى التي تديرها الويبو.

9. وأيد وفد إيطاليا الموقف الذي عبر عنه وفد سلوفاكيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار الوفد إلى أن الجمعية العامة للويبو قررت عام 2015، أن يتخذ اتحاد لشبونة جميع التدابير الممكنة للقضاء على العجز المتوقع لشنائة 17/2016. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن بلده مستعد للمساهمة من جانبه وفقاً لاتفاقية باريس، وأنه لا يزال ملتزماً تمام الالتزام بتقديم دعم نشط ولملموس لإيجاد حل يحقق استدامة مالية طويلة الأمد لنظام لشبونة. وذهب الوفد إلى القول إنه سيواصل تعزيز نظام لشبونة على المستوى الوطني لتشجيع إيداع مزيد من الطلبات في إيطاليا، وذكر أيضاً بأن بلده قدّم أكثر من 100 طلب بموجب نظام لشبونة في السنوات الثلاث الماضية. وفيما يتعلق بأنشطة الترويج الدولية، أكد الوفد على أهمية حملات الترويج التي يراها المكتب الدولي وسجل لشبونة ومكتب الويبو الخارجية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المادة 3 من اتفاقية الويبو التي تنص على أن الويبو ملتزمة "بدعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول وبالتعاون مع أي منظمة دولية أخرى حيثما كان ذلك ملائماً" و"ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات". وفي إشارة إلى الفيلم الترويجي القصير لمعاهدة البراءات الذي عرض في وقت سابق من صباح ذلك اليوم، رأى الوفد أن إنتاج فيلم من هذا القبيل لتعزيز نظام لشبونة أمر وارد. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن البرامج التي ستنتقد في المستقبل القريب. وفي إشارة إلى الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2016-2021 كما وردت في الوثيقة A/56/10، أكد الوفد أن اتفاق لشبونة وثيقة جنييف يستحقان أن يدرجا في الخطة الاستراتيجية. وفي الختام، قال الوفد إن بلده على اقتناع تام بأن التعاون الوثيق والجهود المشتركة بين الويبو وجميع الأطراف المعنية سيزيد من جاذبية الاتفاق والوثيقة للدول الأعضاء الجدد المحتملين، وبالتالي سيشجع فرصة كبيرة للبلدان النامية لأن نظام لشبونة سيساعدها على حماية المنتجات المرتبطة بأراضيها، وإيجاد موقع خاص لها في السوق العالمية.

10. وأكد وفد المكسيك على التزامه بإيجاد حلول تضمن الاستدامة المالية طويلة الأمد لنظام لشبونة، ورحب بإعداد الوثائق قيد النظر التي قدّمت موجزا تفصيليا للنتائج التي أسفرت عنها اجتماعات الفريق العامل والاجتماعات الأخرى التي عقدت في العام الجاري. وقال الوفد إنه سيواصل تحليل الخطوات التي قد تمكّنه من تقديم مساهمة طوعية، بغية معالجة العجز المالي لشنائة 17/2016 على أساس الالتزام السياسي الذي تقدمت به المكسيك في جمعيات عام 2015. وأضاف أن ما سبق يبدي رغبة بلده في تقديم دليل على التزامها الراسخ بنظام لشبونة، وبالويبو على نطاق أوسع. وفيما يتعلق بالاستدامة المالية طويلة الأمد لنظام لشبونة، أعرب الوفد عن تأييده لاستنتاجات الفريق العامل، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز نظام لشبونة كوسيلة لجذب أطراف متعاقدة جديدة وتشجيع تسجيلات إضافية. وقال الوفد أن بلده يواصل العمل بشكل وثيق مع أعضاء اتحاد لشبونة في الإشراف على نظام الرسوم ومراقبته. وأكد الوفد التزامه الكامل بالبحث، بالتعاون مع بقية أعضاء اتحاد لشبونة، عن أفضل طريقة لوضع آلية لتحديث الرسوم على أساس ظروف السوق بما يزيد إيرادات اتحاد لشبونة ويضمن استدامته المالية. وأضاف الوفد أن الآلية المحدثة ستضمن أن الرسوم الجديدة التي قد تفرض أو الرسوم التي قد تزيد لن تكون باهظة أو لا يمكن للمستخدمين الوصول إليها، لأن ذلك قد يثنيهم عن استخدام نظام لشبونة تماما، وهو ما قد يضر بمستوى التسجيلات واستدامة النظام.

11. وأيد وفد فرنسا البيانات التي أدلت بها الوفود السابقة ثم أشار إلى أنه متمسك بالإدارة الجيدة لنظام لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وأنه ملتزم التزاماً صارماً بالتوصل إلى ميزانية متوازنة. ورحب الوفد بالتالي بالاستنتاجات التي خلص إليها فريق لشبونة العامل والاجتماعات غير الرسمية التي كانت فرصة لدراسة استدامة اتحاد لشبونة المالية من جهة، ومعالجة العجز المالي في الشنائة الحالية، من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، أقر وفد فرنسا بأهمية مواصلة النظر في مسألة استمرار اتحاد لشبونة وحثّ على مواصلة عمل الفريق العامل والاجتماعات غير الرسمية لإتاحة إيجاد حل مرضٍ وملائم لهذه المشكلة في الأشهر القليلة المقبلة. وأعاد الوفد التأكيد على التزامه المساهمة في تقليص العجز الحالي الذي يعاني منه الاتحاد بدفع إعانة استثنائية عملاً بالمادة 11 من اتفاق لشبونة. وفي الأخير حثّ الوفد الأمانة على تسريع أنشطتها الهادفة إلى تعزيز نظام

لشبونة، بما فيه وثيقة جنيف، وذلك إدراكاً منه لأهمية اتحاد لشبونة بحد ذاته ومصالح الجهات الساعية إلى الانضمام إليه ومصالح مستخدمي نظام لشبونة حول العالم.

12. ثم أيد وفد الجمهورية التشيكية البيانات التي أدلت بها الوفود السابقة ثم أشار إلى أنه يعير اتحاد لشبونة أهمية بالغة. وأعرب الوفد عن قناعته الراسخة بأن وثيقة جنيف التابعة لاتفاق لشبونة التي حدثت نظام لشبونة ستساهم في توسع هذا النظام الجغرافي وفي استدامته المالية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن استقطاب دول متعاقدة جديدة يتطلب أن يضطلع أعضاء الاتحاد والأمانة بعملية مكثفة للتعريف بنظام لشبونة. وأشار الوفد إلى أنه يؤيد تماماً اقتراح رئيس الفريق العامل، كما ورد في الوثيقة LI/A/33/2 " اقتراح بشأن المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة " لأنه على ثقة بأن جميع عناصر الاقتراح تمثل أفضل الخيارات بشأن استدامة اتحاد لشبونة. وختم الوفد معرباً عن استعداده تقديم مساهمة مالية ملائمة لتذليل عجز الثنائية الحالية عملاً بالقرار الذي اتخذته جمعية اتحاد لشبونة في عام 2015.

13. وأيد وفد جورجيا البيانات التي أدلت بها الوفود المتحدثة قبله. ورحب بالعمل المنجز بهدف النظر في الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة. وساند مواصلة المناقشات في إطار الفريق العامل لإيجاد حلول محددة في أسرع وقت ممكن. وأخيراً، سلط الأضواء على تعقيد المناقشات المتصلة بالاستدامة المالية. وذكر أنه سيغني بالتزاماته المالية وفقاً للمادة 11.

14. وقال وفد إسرائيل مجدداً إنه ينبغي لكل اتحاد يعتمد تمويله على الرسوم بما في ذلك اتحاد لشبونة أن يقوم على الدعم الذاتي وإن بلده بوصفه عضواً في اتحاد لشبونة على استعداد للالتزام بالمساهمة بحصته بهدف تغطية العجز المسجل في ميزانية اتحاد لشبونة. وذكر أنه ينبغي مراعاة عدد التسجيلات الإسرائيلية بناء على نظام لشبونة وفتات اتحاد باريس لحساب مبلغ مساهمته الطوعية.

15. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والبيانات التي أدلت بها وفود المكسيك وفرنسا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وجورجيا.

16. وساند وفد البرتغال البيان الذي أدلى به وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والبيانات التي أدلت بها وفود المكسيك وفرنسا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وجورجيا. ورحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل لتحسين الوضع المالي في الأمدين الطويل والقصير بناء على مبدئي التضامن والمساواة في التعامل مع جميع حقوق الملكية الفكرية. وأما عن العجز في الثنائية 17/2016، فقال إنه شارك مشاركة نشطة في مناقشات الفريق العامل وأنه سيؤدي مسؤولياته كعضو في اتحاد لشبونة. وفي ذلك السياق، أكد أنه سيشارك في الجهود المشتركة الرامية إلى تغطية العجز المتوقع في الثنائية على النحو المحدد في المادة 11(3) "3" من اتفاق لشبونة. وفيما يتعلق بالعجز الطويل الأجل، أفاد بأنه سيواصل مناقشة الحلول المحتملة لتجنب استخدام الآليات الاستثنائية بشكل منهجي لإيجاد حل للعجز. وبالنسبة إلى الحلول المحتملة، ذكر أنه سيواظب على تقييم مختلف الخيارات وازعاً في اعتباره الطبيعة الخاصة للمؤشرات الجغرافية وأنه سيظل بالتالي يبحث الأساليب المحتملة لحساب مبلغ مساهمته فضلاً عن إجراء استعراض محتمل للرسوم. وأعرب عن تأييده الراضخ للنهوض بنظام لشبونة بغية توسيع نطاق العضوية وزيادة عدد المنتفعين لأنه مقتنع بأن مواصلة النهوض بالنظام أمر سيساعد أيضاً على تحسين الوضع المالي ويؤثر تأثيراً إيجابياً في مستوى الإيرادات. وأنهى كلمته قائلاً إن أنشطة النهوض بالنظام المذكورة لا ينبغي قصرها على الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة بل ينبغي أن تشمل أيضاً الويبو.

17. وأعرب وفد الجبل الأسود عن تأييده لما أعلنه وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعلنته وفود إيطاليا والمكسيك وفرنسا والجمهورية التشيكية وجورجيا والبرتغال. وذكر بأن اتحاد لشبونة ما هو إلا اتحاد من بين الاتحادات التي تديرها الويبو؛ وعليه يجب المساواة بين الاتحادات كلها وفقاً للمادة 4(2) من اتفاقية الويبو. وأعلن الوفد استعداده لدعم اتحاد لشبونة. وأشار إلى أنه سيرفع اقتراحاً بشأن تقديم إعانة طبقاً للمادة 11 من اتفاق لشبونة إلى حكومة بلاده كي تنظر فيه وتعمده.

18. وأيد وفد سلوفاكيا، بصفته الوطنية، المتحدثين السابقين وشدد على ضرورة زيادة الأنشطة الترويجية حفاظاً على استدامة نظام لشبونة عن طريق توسيع قاعدة الأطراف المتعاقدة فيه ومواصلة تطوير النظام.
19. وأيد وفد هنغاريا البيانات التي أدلى بها وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتلك التي قدمتها وفود إيطاليا والمكسيك وفرنسا والجمهورية التشيكية. وأيد الوفد أيضاً الاقتراح الذي قدمه رئيس فريق لشبونة العامل بشأن الاستدامة المالية لنظام لشبونة. ورحب بالمساهمات الطوعية التي عرضها العديد من أعضاء اتحاد لشبونة معلناً التزامه بإيجاد حل معقول ومتوازن لضمان الاستدامة المالية الطويلة الأجل لنظام لشبونة. وشدد الوفد على أهمية تعزيز الأنشطة الترويجية لنظام لشبونة، ولا سيما وثيقة جنيف، من أجل جذب أطراف متعاقدة جديدة.
20. وأعرب وفد صربيا عن تأييده التام للوثيقة التي أعدها رئيس الفريق العامل بعنوان "اقتراح بشأن المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة". وأيد الوفد أيضاً المبادرة الرامية إلى تعزيز الترويج لنظام لشبونة بغية توسيع قاعدة الأطراف المتعاقدة فيه. وعليه، دعا الويبو إلى تكثيف أنشطتها الرامية إلى ترويج المؤشرات الجغرافية ونظام لشبونة. وأشار إلى أن تلك الأنشطة تشمل تحسين إبراز المؤشرات الجغرافية ونظام لشبونة على موقع الويبو الإلكتروني. وفيما يخص الاستدامة المالية لنظام لشبونة، شدد الوفد على أنه لا يمكن مقارنة المؤشرات الجغرافية بغيرها من حقوق الملكية الفكرية. وأوضح أن عدد المؤشرات الجغرافية ضئيل نسبياً في كل بلد ولكن يمكن أن تعود تلك المؤشرات بفوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني. ومن ثم، رأى الوفد أنه ينبغي معالجة مسألة الاستدامة المالية لنظام لشبونة اهتداءً بمبدأ التضامن في المقام الأول. وفي الختام، أعلن الوفد أنه سيشارك مشاركة نشطة في الأعمال المقبلة لاتحاد لشبونة وفريقها العامل.
21. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للاقتراح الرامي إلى معالجة الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة كما ورد في الوثيقة LI/A/33/2. ومع ذلك، قال إن ذلك الاقتراح غير عملي في تلك المرحلة. وأبدى أمله في أن يضي أعضاء اتحاد لشبونة قدماً في مناقشتهم تلك المسألة كي يصبح الاقتراح قابلاً للتنفيذ في المستقبل القريب. والتمس الوفد المزيد من التوضيح لعبارة "إنشاء نظام للاشتراكات، في إطار النظام الأحادي الاشتراكات" الواردة في العنصر الثاني من الفقرة 8 من الوثيقة المذكورة آنفاً. وأعرب عن شواغله إزاء تأثير ذلك في النظام الأحادي الاشتراكات القائم. وفي الختام، قال الوفد إنه لا يسعه الموافقة على تحويل أموال من النظام الأحادي الاشتراكات إلى اتحاد لشبونة في فترة مالية ملؤها الإنصاف والشفافية.
22. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لاتحاد لشبونة لما يتخذه من خطوات في البحث عن حلول لوضعه المالي على الأجلين القصير والطويل. وأشار الوفد إلى تصريحات أعضاء اتحاد لشبونة الذين يعترمون تقديم مساهمات. وقال إنه سمع العديد من النداءات التي وجهها أعضاء اتحاد لشبونة لزيادة تعزيز النظام، والبيانات التي رأت أن مزيداً من الترويج سيساعد على حل المشاكل المالية. وأضاف الوفد أنه كان سيتفهم هذه الآراء لو أن المعاهدة أنشأت بطريقة تجتذب أعضاء إضافيين. غير أن الوفد رأى أن تنقيح النظام دون مشاركة كاملة لكل أعضاء الويبو سيؤدي إلى الحد من جاذبية النظام نتيجة هذا النهج غير الشامل. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن من الضروري للويبو أن تتخذ نهجاً متوازناً، ولذلك حث الوفد على إجراء مناقشة متوازنة في إطار تعزيز نظم المؤشرات الجغرافية، داخليا وخارجيا، سواء في أنشطة المساعدة التقنية أو على موقع الويبو أو في مناقشات اللجان وخاصة في إطار لجنة العلامات. كما أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه في حال طرح نظام لشبونة كخيار للراغبين في حماية المؤشرات الجغرافية الدولية، فينبغي أن يكون ذلك جزءاً من مناقشة شاملة ومتوازنة. وفيما يتعلق بنظام الاشتراكات، قال الوفد إن النظام أحادي الاشتراكات لا يمول الاتحادات الممولة من الرسوم، وهي اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير ولاهاي ولشبونة، ولكن يمول الاتحادات الأخرى مثل اتحادات لوكرانو ونيس وبودابست. وأضاف أن المنطق الكامن وراء هذا النظام كان تيسير الإدارة وتسهيل انضمام البلدان النامية إلى عدة اتحادات. وقد ثبتت صحة هذا المنطق بالنسبة للاتحادات الممولة من الاشتراكات، ولكن ذلك لا يبرر تحويل الأموال من أنظمة التسجيل الأخرى الممولة من الرسوم إلى اتحاد لشبونة. وقال الوفد إن الموارد المالية لاتحاد لشبونة تخضع لاتفاق لشبونة نفسه، الذي تقتضي المادة 11 منه دفع رسوم، أو إذا اقتضى الحال اشتراكات أعضاء لشبونة، لتمويل عملياته. وأضاف

الوفد أن من الواضح أن هذه الاشتراكات ليست الاشتراكات التي ينص النظام أحادي الاشتراكات. وقال الوفد إنه شعر بالحيرة إزاء اقتراح اتحاد لشبونة النظر في إنشاء نظام للاشتراكات، في إطار النظام الأحادي الاشتراكات. وأضاف الوفد إلى أن المدير العام والأمانة أشارا مرارا إلى أن النظام أحادي الاشتراكات يطبق على الاتحادات الممولة من الاشتراكات ولا يطبق على تمويل الاتحادات الممولة من الرسوم. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الوثيقة WO/PBC/24/16 Rev. مقتبساً الفقرة 16 التي تنص على أنه: "إذا وافقت الدول الأعضاء على الاحتكام إلى أحكام اتفاق لشبونة لتقييم الاشتراكات من وتحصيلها، فمن المهم الإشارة إلى التمييز بين "اشتراكات بلدان اتحاد [لشبونة]" وفقاً للمادة 11(3)"5" من اتفاق لشبونة والنظام أحادي الاشتراكات المعمول به حالياً. ولأن اتحاد لشبونة ليس اتحاداً ممولاً من الاشتراكات بل هو اتحاد ممول من الرسوم، فإن الدول الأعضاء تحتاج إلى أن تكون على دراية بأن تقدير الاشتراكات وتحصيلها من أعضاء اتحاد لشبونة طبقاً للمادة 11 هي مسألة منفصلة ولا علاقة لها بالاشتراكات المقدرتها طبقاً للنظام أحادي الاشتراكات". وبناء على ما سبق، قال الوفد إنه لا يرى السبب الذي يدفع أعضاء اتحاد لشبونة لدراسة وضع نظام اشتراكات اعتماداً على إطار نظام غير ذي صلة.

23. وسلط وفد كوستاريكا الضوء على أهمية ضمان حماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية لأجل التنمية الاجتماعية، وأشار إلى أنه دعم اقتراح رئيس الفريق العامل لهذا السبب تحديداً. وأعرب الوفد عن أمله في أن لا يتخذ اتحاد لشبونة تدابير تصعب الانضمام إليه أو تؤثر سلباً على الدول الأعضاء فيه. وطلب وفد كوستاريكا إلى الويبو أن تتخذ تدابير تتيح تعزيزاً فعالاً للنظام لجعله أكثر جاذبية وتلقي إيرادات من أعضاء جدد.

24. وأيد وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مداخلات كل من فرنسا والبرتغال والجمهورية التشيكية والبلدان الأخرى التي دعمت اتحاد لشبونة دعماً إيجابياً.

25. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره لأعضاء اتحاد لشبونة لما بذلوه من جهود لإيجاد حلول للمشاكل المالية. وشدد الوفد على أهمية تذليل العجز المرتقب للتناثنية الحالية لكنه اعتبر أنه من الضروري أيضاً تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل لاتحاد لشبونة. وأشار الوفد إلى أن اتحاد لشبونة يواجه مشكلة المساهمة في التكاليف المشتركة على غرار الاتحادات الأخرى الممولة من الرسوم. لكن الوفد رأى أن التدابير التي اقترحتها اتحاد لشبونة غير كافية لتخطي عجز ثنائية 2016-2017 والتوصل إلى استدامة مالية. لذا اعتبر الوفد أنه من الضروري اتخاذ تدابير ملائمة لترتيب هذا الوضع. وطلب الوفد إلى أعضاء اتحاد لشبونة بذل الجهد اللازم لمحاولة معالجة الشؤون المالية بمسؤولية.

26. وأيد وفد بلغاريا البيان الذي أدلى به وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبيانات كل من إيطاليا والمكسيك وفرنسا والجمهورية التشيكية وجورجيا والبرتغال وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجزيرة الأسود وسلوفاكيا وهنغاريا وصربيا وكوستاريكا. واعتبر الوفد أن من المفيد لجميع الجهات المعنية أن تتخذ تدابير لتذليل العجز في الميزانية وإيجاد حلول مالية للمسائل القصيرة والبعيدة الأجل. وقال الوفد إنه اتخذ التدابير اللازمة لضمان الموارد المالية اللازمة من ميزانية الدولة بحيث يتمكن بلده من تمويل عجز ثنائية 2016/17. وأشار الوفد إلى أنه يفضل أن تتبع مساهمات الدول الأعضاء معيار فئة الاشتراكات وفق اتحاد باريس. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة مواصلة المناقشات في كيفية التوصل إلى حل دائم لضمان استدامة اتحاد لشبونة المالية من أجل تحديد أي تدابير ممكنة.

27. وتوجه وفد سويسرا بالشكر إلى وفود فرنسا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وجورجيا على التزاماتها المالية. وشجع الوفد اتحاد لشبونة على مواصلة المناقشات عن المسائل المالية قيد النظر.

28. إن جمعية اتحاد لشبونة:

"1" أحاطت علماً بالوثيقتين LI/A/33/1 (بعض المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة) وLI/A/33/2 (اقترح بشأن المسائل المالية المتعلقة باتحاد لشبونة)؛

وفما يخص العجز المتوقع لاتحاد لشبونة في الثنائية 17/2016

"2" أحاطت علماً بالبيانات التي قدمها أعضاء اتحاد لشبونة وبالمعلومات الإضافية الخاصة بتقديم الإعانات وفقاً للمادة 11(3)"3" من اتفاق لشبونة المشار إليها في مرفق الوثيقة LI/A/33/2 وبالبيانات التي أدلت بها الوفود بشأن تقديم تلك الإعانات إبان الدورة الحالية لجمعية اتحاد لشبونة، مع العلم بأن الإعانات المحصلة حتى هذه المرحلة تتجاوز مليون فرنك سويسري؛

"3" ووافقت على أن تكون الإعانات المقدمة وفقاً للمادة 11(3)"3" من اتفاق لشبونة المشار إليها في الفقرة "2" من هذا القرار جزءاً من التدابير الرامية إلى تغطية العجز المتوقع لاتحاد لشبونة في هذه الثنائية، عملاً بقرارات الجمعيات في عام 2015 (انظر الفقرتين 73"1" و"2" من الوثيقة LI/A/32/5 والفقرات 231"2" و"3" و235 من الوثيقة A/55/13)؛

"4" وطلبت من المكتب الدولي أن يتخذ التدابير الإدارية اللازمة لتحصيل الإعانات التي سيقدمها أعضاء اتحاد لشبونة وفقاً للمادة 11(3)"3" من اتفاق لشبونة؛

وفما يخص الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة

"5" قررت تعزيز الأنشطة الترويجية لنظام لشبونة، بما في ذلك وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية؛

"6" وقررت أيضاً متابعة النظر في إنشاء نظام للاشتراكات، في إطار النظام الأحادي الاشتراكات، وفي منهجية لحساب تلك الاشتراكات؛

"7" وقررت كذلك مواصلة رصد جدول رسوم اتفاق لشبونة وإعادة النظر فيه لزيادته في المستقبل؛

"8" وقررت في نهاية المطاف الاستفادة من الاجتماع المقبل لفريق لشبونة العامل والاجتماع أو الاجتماعات غير الرسمية التي قد يطلب رئيس الفريق العامل من الأمانة تنظيمها لمواصلة مناقشة الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة وبخاصة العناصر المشار إليها في الفقرتين "6" و"7" من هذا القرار.

[نهاية الوثيقة]